



جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية: الطريق مفتوح الآن لمحاكمة الجنرال خالد نزار، الرجل القيادي السابق في النظام الجزائري، في سويسرا

جنيف، 8 فبراير 2022 - إنها خطوة عملاقة في مكافحة الإفلات من العقاب. عقدت النيابة العامة للكونفدرالية السويسرية جلسة الاستماع الأخيرة لخالد نزار. ويخلص ملف النيابة العامة أنه تم ارتكاب العديد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أثناء قيادة السيد نزار للطغمة العسكرية وشغله منصب وزير الدفاع في بداية الحرب الأهلية الجزائرية. وبعد أكثر من 10 سنوات من التحقيق والعديد من التقلبات والمنعطفات القانونية، تفتح نهاية الإجراء الطريق أمام إحالة السيد نزار القادمة للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الفيدرالية بخصوص وقائع خطيرة للغاية تشكل تواطؤًا في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب والاختفاء القسري.

قضية بارزة في الولاية القضائية العالمية

بعد إجراء جلسة الاستماع الأخيرة للسيد نزار في برن لمدة ثلاثة أيام بين 2 و 4 فبراير، توشك النيابة العامة للكونفدرالية السويسرية على الانتهاء من تحقيقها. وتسمح هذه الخطوة الحاسمة الآن بإحالة السيد نزار للمحاكمة أمام المحاكم السويسرية. وتتهم النيابة العامة بالفعل خالد نزار بالمشاركة في ارتكاب جرائم حرب متعدّدة (القتل والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والاعتقالات غير القانونية) وكذلك الاغتيالات في سياق هجوم منهجي وواسع النطاق ضد السكان المدنيين بين يناير 1992 ويناير 1994، عندما كان الرجل القوي في المجلس الأعلى للدولة وتولّى منصب وزير الدفاع. ومن المنتظر قريبًا إصدار قرار رسمي من النيابة العامة للكونفدرالية السويسرية بإحالة الشخص المعني إلى المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الفيدرالية.

شكوى مقدمة من طرف منظمة ترايال الدولية (TRIAL International) في عام 2011

منظمة ترايال الدولية هي من وراء هذا الإجراء، حيث قدّمت شكوى جنائية ضد السيد نزار في أكتوبر 2011، أثناء إقامته في جنيف. وقالت جوليا سولدان، رئيسة برنامج الإجراءات والتحقيقات الدولية في المنظمة: "نرحّب بكون هذا التحقيق الطويل على وشك الانتهاء، ممّا يمهد الطريق لتحقيق العدالة لعدد لا يحصى من ضحايا الحرب الأهلية الجزائرية". إنّ إحالة السيد نزار إلى المحاكمة سيشكل سابقة تاريخية: ستكون هذه هي المرة الأولى في العالم التي يُحاسب فيها شخص بهذه الرتبة عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية أمام محكمة وطنية عادية.

ومع ذلك، تُرك السيد نزار حرًا في نهاية جلسة الاستماع الأخيرة. ويساور المنظمة القلق من عدم صدور أمر باحتجاز الرجل القوي السابق للجزائر العاصمة، ويبدو أن مخاطر الفرار والتواطؤ والضغط على الشهود والضحايا كبيرة.

إشارة قوية من العدالة السويسرية بخصوص مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية

ستكون محاكمة خالد نزار في سويسرا هي الثانية فقط أمام المحكمة الجنائية الفيدرالية بموجب الولاية القضائية العالمية على الجرائم الدولية. ففي يونيو 2021، حكمت هذه المحكمة على أحد أمراء الحرب الليبيريين بالسجن لمدة 20 عامًا بتهمة ارتكاب جرائم حرب.

بالنسبة لفيليب جرانت، المدير التنفيذي لمنظمة تريايل، "لقد حان الوقت لمحاكمة خالد نزار. تتمتع المحكمة الجنائية الفيدرالية بفرصة فريدة لإرسال رسالة قوية إلى الطغاة في جميع أنحاء العالم. بغض النظر عن البلد، وبغض النظر عن الوقت الذي انقضى منذ ارتكاب الجرائم، يجب أن يشعر المسؤولون عن الفظائع، بمن فيهم رؤساء الدول السابقون، بالقلق. ستكون العدالة العالمية قادرة على اللحاق بهم."

وترحب المنظمة، التي كافحت على مدار 20 عامًا إلى جانب ضحايا الإفلات من العقاب على الجرائم الأكثر خطورة، بحقيقة أن عددًا متزايدًا من الدول تأخذ التزاماتها بموجب القانون الدولي على محمل الجد، وتبدأ في تحقيق العدالة على الفظائع المرتكبة في سوريا، رواندا، البلقان، ليبيريا، الجزائر الآن، وأماكن أخرى.

اعتراف لا غنى عنه بمعاناة ضحايا الحرب الأهلية في الجزائر

في بداية "العشرية السوداء" في الجزائر، التي خلفت 200 ألف قتيل أو مفقود من عام 1992 إلى عام 2000، كان خالد نزار قائدًا للجيش بحكم وظيفته كوزير للدفاع والرجل الأول بحكم الأمر الواقع في المجلس العسكري، على رأس القوات التي ارتكبت عددًا لا يحصى من الفظائع. وانتشرت انتهاكات حقوق الإنسان والمواثيق الدولية على نطاق واسع واستخدام التعذيب المنهجي. وكان حتى يومنا هذا الإفلات من العقاب على هذه الوقائع تامًا. فحسب جوليا سولدان "لم تتم متابعة أي شخص في الجزائر، ناهيك عن محاكمته على هذه الجرائم. هذه هي الفرصة الأخيرة لتقديم الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية الجزائرية إلى العدالة."

إنّ الإجراء القانوني الطويل ضد السيد نزار، والذي استمر لفترة أطول من الحرب الأهلية الجزائرية نفسها، كان ممكنًا بفضل شجاعة الضحايا ووجود منظمة تريايل والمحامين الملتزمين إلى جانبهم. وبالنسبة للمنظمة، والضحايا من باب أولى، لم يكن من الممكن ترك هذه الجرائم الجسيمة التي ارتكبتها النظام الجزائري في ذلك الوقت تمر دون عقاب.

بالنسبة للأستاذ أورلان فاريسانو، أحد محامي الضحايا: "موكلّي، الذين عانوا من تعذيب لا يمكن تصوّره، يناضلون منذ 30 عامًا من أجل الحصول على العدالة. هذا الخبر اعتراف بمعاوناتهم طال انتظاره."

إن تسليط الضوء على مسؤوليات ومحاكمة الشخص الرئيسي المسؤول عن الفظائع التي ارتكبت خلال السنوات الأولى من النزاع الجزائري من شأنه أن يسمح لضحايا التعذيب والاختفاء القسري والعنف الجنسي وجميع أشكال العنف الأخرى المرتكبة، للحصول على الاعتراف واتخاذ خطوة نحو إعادة بناء أنفسهم.

الجدول الزمني للقضية

19 أكتوبر 2011: أنباء عن وجود خالد نزار على الأراضي السويسرية. قدّمت منظمة تريايل شكوى جنائية إلى النيابة العامة للكونفدرالية السويسرية، التي فتحت تحقيقًا في جرائم الحرب.

20 أكتوبر 2011: اعتُقل خالد نزار واستمعت إليه النيابة العامة حتى 21 أكتوبر، قبل إطلاق سراحه على وعد بالمثل لبقية الإجراءات.

يناير 2012: استأنف خالد نزار الدعوى المرفوعة ضده، بحجة أن منصبه كوزير للدفاع في ذلك الوقت كان يحميه من الإجراءات الجنائية المحتملة في سويسرا.

31 يوليو 2012: أصدرت المحكمة الجنائية الفيدرالية حكماً تاريخياً برفض استئناف السيد نزار، معتبراً أنه لا يجوز التذرع بالحصانة عن الجرائم الدولية (جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية).

2011 إلى 2016: خمسة ضحايا تقدّموا بشكوى وتمّ الاستماع إلى أكثر من عشرة في سياق الإجراء.

4 يناير 2017: أغلقت النيابة العامة القضية على أساس عدم وجود نزاع مسلح في الجزائر أوائل التسعينيات.

16 يناير 2017: قدّم المدعون استئنافاً لدى المحكمة الجنائية الفيدرالية ضد أمر غلق الملفّ.

6 يونيو 2018: أصدرت المحكمة الجنائية الفيدرالية قرارها بإلغاء تقديم الشكوى من قبل النيابة العامة القضية، التي يجب عليها بالتالي استئناف التحقيق. واعترفت المحكمة الجنائية الفيدرالية على وجه الخصوص بوجود نزاع مسلح خلال الفترة المعنية في الجزائر، وتورّط السيد نزار في العديد من الجرائم.

4 فبراير 2022: بعد الاستماع إلى خالد نزار لمدة ثلاثة أيام، أبلغت النيابة العامة القضية الأطراف بأنها تنوي إحالته إلى المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الفيدرالية.

منظمة ترايال الدولية

وليفيا جاريج

موظف الاتصالات

+ 41 78 683 52 66

o.gerig@trialinternational.org

@trial